مجلس
جامعة الدول العربية على مستوى القمة
الدورة العادية 28
أمانة شؤون مجلس الجامعة

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية
الاربعاء 1 رجب 1438 هـ - 29 مارس/آذار 2017م

ق 28/(03/17)/71- خ(0214)

كلمة

# سيادة عبد القادر بن صالح

رئيس مجلس الأمة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

في جلسة العمل الأولى

لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة

الدورة العادية (28)

عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

الأربعاء 1 رجب 1438 هـ - 29 مارس/آذار 2017م

- **جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين،**
- **أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،**
- **معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية،**
- **حضرات السيدات والسادة،**

يشرفني في البداية أن أنقل إلى مقامكم السامي، تحيات أخيكم فخامة رئيس الجمهورية السيد **عبد العزيز بوتفليقة**، وتمنياته لأشغال قمتنا هذه بالنجاح وتحقيق الآمال المعلقة عليها.

ويسعدني أن أتوجه بخالص الامتنان إلى جلالة الملك **عبد الله الثاني ابن الحسين**، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، على حفاوة الاستقبال، كرم الضيافة وحسن الوفادة، معربين له عن تهانينا الخالصة وتمنياتنا الصادقة بالتوفيق والسداد في رئاسة قمتنا هذه.

كما لا يفوتني إسداء الشكر والتقدير لفخامة الرئيس **محمد ولد عبد العزيز**، رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية الشقيقة، على ما بذله من جهود قَيِّمة خلال توليه رئاسته للقمة السابقة لتفعيل عملنا العربي المشترك.

والشكر موصول أيضًا، لمعالي الأمين العام السيد **أحمد أبو الغيط**، على جهوده المخلصة للارتقاء بأداء الجامعة العربية.

**أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،**

تجتمع قمتنا اليوم في ظل الظروف العصيبة التي تشهدها منطقتنا العربية تحت وطأة التحديات الأمنية التي تهدد سيادة ووحدة أوطاننا وتعيق عجلة التنمية

ومستقبل أجيالنا، في غياب رؤية عربية موحدة وعلى حساب قضايانا الجوهرية وحقوقنا العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

ولتدارك هذا الواقع فإنه يتوجب علينا وضع مشروع عربي تُسَخَّر له كافة الجهود وتُستغل لبلوغه كافة الطاقات التي تتوفر لدينا بما يُمَكِّن من إرساء إستراتيجية فعالة للتكفل بقضايانا السياسية والأمنية المشتركة وتحقيق أهداف التنمية الثقافية والاقتصادية والاجتماعية الشاملة لدولنا، للتجاوب مع تطلعات شعوبنا في الرقي والتقدم.

ويعتبر في هذا الإطار إصلاح المنظومة العربية أحد السبل التي من شأنها أن تعيد لجامعتنا اعتبارها وتأثيرها على مجرى الأمور، حتى نتولى إدارة قضايانا بأنفسنا وفق قرارات نتخذها بمحض إرادتنا ونضع حدًّا للقرارات التي تُفرض علينا من خارج منطقتنا.

كما يتطلب تقويم العمل العربي المشترك أن يشمل إعادة النظر في ميثاق الجامعة ومؤسساتها وفي علاقاتها بمحيطها المباشر وبالواقع السياسي والاجتماعي المعاش وأن لا يقتصر هذا الإصلاح على بعض القضايا الشكلية وينكب فقط على الجوانب الإجرائية والتسييرية والتنظيمية.

وأخذًا بتجارب في مناطق أخرى، تمكنت منظمات إقليمية تأسست عقود بعد الجامعة العربية من قطع أشواط معتبرة في طريق الوحدة والاندماج، الأمر الذي أهلها للدفاع عن مصالحها وعلى حقوق شعوبها لتتبوأ مكانة دولية ارتقت بأعضائها إلى مصاف الأمم الرائدة.

وعليه، فإننا مطالبون بمنح الجامعة العربية هامش الثقة والإمكانيات التي تفسح لها المجال في إحداث التغيير المنشود ومراعاة مبدأ المساواة بين الأعضاء واحترام سيادتها ولم شملنا حفاظا على مصداقية العمل العربي المشترك.

**أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،**

لقد أصبحت آفة الإرهاب تضرب بظلالها جميع مناطق العالم بدون استثناء وما فتئت الجزائر، منذ عقود، تحذر من مخاطر الإرهاب وانتشار الفكر المتطرف، وتدعو إلى التنسيق والتعاون مع المجتمع الدولي لمواجهته، ووضع إستراتيجية دولية تحت إشراف الأمم المتحدة لدحره وتجفيف جميع منابع تمويله.

وقد انتهجت بلادي لمحاربة هذه الظاهرة مقاربة تنبني على الحوار والمصالحة الوطنية، وتتجاوز البعد الأمني إلى الأبعاد الفكرية والدينية والثقافية، آخذة في الاعتبار الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وتكريس دولة الحق والقانون.

ومن هذا المنطلق فإن التجربة الجزائرية القائمة على الحوار الوطني الشامل من شأنها أن تقدم نموذجًا يُحتذى به لتحقيق المصالحة الوطنية ولم شمل الفُرقاء وتسخيرهم خدمة للمصلحة الوطنية، بعيدًا عن أي تدخل في الشؤون الداخلية، في سبيل الوصول إلى الحلول السياسية السلمية التوافقية التي تمكن الشعوب من صياغة مستقبلها وتقرير مصيرها وتحقيق تطلعاتها المشروعة في الحرية والكرامة والديمقراطية في كنف الأمن والاستقرار، وبما يضمن الحفاظ على سيادة دولها ووحدة أراضيها.

وفي سياق تدعيم المسار الديمقراطي ودولة الحق والقانون، في ظل التعديلات الدستورية الجوهرية التي أدخلت تغييرات جد مهمة من بينها مراقبة العمل الحكومي من قبل البرلمان، فإن بلادي مقبلة على استحقاق وطني هام، يتمثل في تنظيم انتخابات تشريعية في شهر ماي المقبل. وتجسيدًا للإصلاحات السياسية التي باشرها فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، فقد تم استحداث الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات لضمان حسن سير الاستحقاقات الانتخابية وتأمين حريتها ونزاهتها وشفافيتها.

وفي هذا الصدد، بودي الإشارة إلى أنه في إطار هذه العملية، فقد تَمَّ دعوة ملاحظين دوليين من منظمات دولية وإقليمية لمتابعة هذه العملية، ومن بينهم ملاحظين من جامعة الدول العربية.

**أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،**

إنَّ الأحداث المتسارعة والتقلبات الخطيرة التي تمر بها المنطقة العربية، لا ينبغي أن تشغلنا عن معاناة ومأساة الشعب الفلسطيني من أجل استرجاع كرامته وحقوقه المشروعة.

ولا يفوتني أن أجدد في هذا المقام، موقف الجزائر الثابت والدائم الداعم للشعب الفلسطيني لاسترجاع حقوقه المشروعة وعلى رأسها إقامة دولته المستقلة على حدود 1967، وعاصمتها القدس الشريف.

ولن يَتَأَتَّى ذلك إلاّ إذا ارتضى الفُرقاء الفلسطينيين رص صفوفهم لتحقيق المصالحة الفلسطينية وحدها الكفيلة باسترجاع الحقوق الوطنية المشروعة.

أما فيما يتعلق بالأزمة الليبية، التي شهدت تطورات تضع أمن واستقرار هذا البلد على المحك، فإن الجزائر لم تدخر جهدا من أجل الدفع بمسار الحل السياسي وتكريس الحوار الشامل والمصالحة الوطنية بين جميع الأطراف الليبية، وتقريب وجهات نظرهم، وبناء توافق وطني حقيقي يحافظ على وحدة ليبيا وسيادتها ونسيجها المجتمعي بمنأى عن أي تدخلات أجنبية، في إطار مبادرة الأمم المتحدة، وبحكم مسؤولياتها، وتنفيذا لقرار مجلس الأمن رقم 2259.

وفي هذا الصدد، استضافت بلادي جميع الفرقاء الليبيين من سياسيين وبرلمانيين وفاعلين ورؤساء أحزاب ومسؤولين عسكريين لتشجيعهم على العمل من أجل الحل السياسي الذي يجنب هذا البلد الجار مخاطر الانقسام والتشتيت والإرهاب. ودعمًا للمسار السياسي لحل الأزمة الليبية، فإن بلادي، تستضيف الاجتماع الحادي عشر (11) لدول الجوار خلال شهر أفريل المقبل.

وبالنسبة لسوريا، فإن قناعتنا راسخة بأن السبيل الوحيد لإنهاء هذه الأزمة، يكمن في احترام إرادة الشعب السوري الشقيق وفتح حوار سوري–سوري للوصول إلى الحل السياسي التوافقي الذي يحفظ وحدة الأراضي السورية وأمنها واستقرارها وسيادتها ويحقن دماء الشعب السوري الشقيق، وكلنا أمل في أن يضفي مسار جنيف للحوار السوري تحت إشراف الأمم المتحدة ولقاءات أستانا برعاية الدول الضامنة، إلى جنوح الأطراف المتنازعة إلى الخيار السياسي وإطلاق المصالحة الوطنية على أن نلتزم كمجموعة عربية بأن تصب جهودنا ومساعينا في مصلحة استقرار وأمن سوريا وفي دعم مسار الحل السلمي.

وأمَّا فيما يخص الأوضاع في اليمن الشقيق، فإن بلادي تجدد دعوتها ومناشدتها الفرقاء اليمنيين لطي صفحة الاقتتال والحروب وتبني الحوار والحل السياسي والمصالحة كأساس لإنهاء هذه الأزمة، والآمال معقودة لاستئناف الحوار والتفاوض بين الإخوة اليمنيين للوصول إلى توافق سياسي بما يضمن وحدة وسيادة واستقرار اليمن وتحقيق طموحات الشعب اليمني الشقيق.

**أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،**

تترامَى حدود عالمنا العربي على فضاءات قارية وتتشابك مصالحه معها لما لهذا المحيط من انعكاسات مباشرة على أوضاعنا كدول وكمجموعة إقليمية، الأمر الذي يستدعي إرساء قواعد تعامل مع هذه الأطراف على أُسُسِ الثقة والتعاون والتعايش والاحترام المتبادل بما يعود بالنفع والرفاهية على الجانبين.

وفي الأخير، لا يسعني إلاّ أن أجدد التعبير للمملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة، عن مشاعر التقدير للجهود المبذولة لإنجاح أشغال هذه القمة، سائلين الله التوفيق لنا جميعًا لما فيه خير أمتنا العربية.

**شكرًا لكم على كرم الإصغاء والسلام عليكم.**